

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٢٨ (٢٠٠٨)، التي طلب فيها المجلس إلى أن أقدم إليه، كل ٦٠ يوماً، تقريراً عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعملياتها، والعملية السياسية، والحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، وامتثال الأطراف لالتزاماتها الدولية. ويغطي التقرير شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٩.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - فيما يتعلق بالعملية السياسية، وقّعت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في ١٧ شباط/فبراير، في الدوحة، "اتفاق حسن النوايا وبناء الثقة لتسوية المشكلة في دارفور"، تحت رعاية كبير الوسطاء المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، جبريل باسولي، ودولة قطر. ويشكل هذا "الاتفاق" وثيقة تمهيدية تنص على التزام الطرفين بتهيئة أجواء تفضي إلى إجراء محادثات جوهرية. ولهذه الغاية، يدعو "الاتفاق" الطرفين إلى الإحجام عن مضايقة المشردين داخلياً، وضمان تدفق المعونة الإنسانية بسلاسة، والالتزام بتبادل الأسرى. ويلزم "الاتفاق" الطرفين أيضاً بوضع صيغة نهائية لاتفاق إطاري أكثر عمقاً يتناول بالتفصيل المجالات التي يتعين مناقشتها خلال المفاوضات الشاملة. وفي أعقاب إبرام الاتفاق، تركت الحكومة وحركة العدل والمساواة فريقين مصغرين للتفاوض في الدوحة من أجل العمل مع آلية الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن وضع عناصر اتفاق إطاري والتحضير للمفاوضات النهائية.

٣ - وتعبيراً عن حسن النية ووفقاً لأحكام "الاتفاق"، أعلنت وزارة العدل السودانية في ٢١ شباط/فبراير الإفراج عن ٢٤ محتجزاً وصفتهم بأنهم أعضاء في حركة العدل والمساواة كانوا متورطين في جرائم خطيرة، منها الإرهاب. وقد أفرج عن المحتجزين ليكونوا في عهدة أسرهم في الخرطوم. وفي بيان مؤرخ ٢٣ شباط/فبراير، انتقدت الحركة هذا الإفراج مؤكدة أن لا أحد من الأفراد عضو في فصيلها. وفي نفس اليوم، أعلنت الحركة إفراجها عن ٢١ أسيراً من القوات المسلحة السودانية.

٤ - وللمضي قدماً، يعتزم كبير الوسطاء المشترك توسيع نطاق مشاركة المتمردين من خلال عقد مشاورات مماثلة لكي يتمكن جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في النهاية من المشاركة في مفاوضات السلام الشاملة المتوخاة. وفي هذا الصدد، وقّعت خمس جماعات متمردة (حركة تحرير السودان - فصيل الوحدة، وحركة تحرير السودان - فصيل خميس، وجبهة القوة الثورية المتحدة، وحركة تحرير السودان - فصيل جوبا، وحركة العدل والمساواة - أزرق) "ميثاق طرابلس"، وهو اتفاق يرمي إلى إيجاد جبهة موحدة والمشاركة في مفاوضات السلام. وقد التزمت الجماعات بالمشاركة في عملية الدوحة وهي عاكفة على العمل مع آلية الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة قطر من أجل عقد محادثات مع حكومة السودان في المستقبل القريب.

٥ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أعلنت حركة العدل والمساواة أنها تعتزم تعليق مشاركتها في عملية الدوحة وسحب ممثليها من قطر إلى حين عودة حكومة السودان عن قرارها طرد وحل ١٦ منظمة غير حكومية. وعلى الرغم من ذلك، تعتزم آلية الوساطة العمل مع الحركة لتشجيعها على مواصلة مشاركتها في عملية الدوحة.

٦ - وكما أفيد سابقاً، ففي أعقاب منتدى أهل السودان المعقود في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أنشأ رئيس السودان ثلاث لجان في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من أجل معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالتزاع في دارفور، أي عدد ولايات دارفور، والمصالحة، ودور الإدارة الأهلية. ومنذ ذلك الوقت، بدأت اللجنة المكلفة بالإشراف على استعراض عدد ولايات دارفور عملها وزارت دارفور يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس من أجل عقد مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة. أما اللجنتان الأخريان، فلم تبدأ عملهما بعد. وفي هذه الأثناء، واصلت العملية المختلطة إشراك أصحاب المصلحة المحليين في المسائل المتعلقة بالمصالحة وحل النزاعات في سياق الحوار بين أهالي دارفور وآلية التشاور.

ثالثاً - الحالة الأمنية

٧ - بالرغم من الخطوات السياسية الإيجابية التي اتخذتها الحكومة وحركة العدل والمساواة في الدوحة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقع عدد مثير للقلق من الاشتباكات بين الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨ - وفي أعقاب انسحاب حركة العدل والمساواة من مدينة مهاجرية جنوبي دارفور في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، طاردت قوات الحكومة عناصر الحركة في أثناء تفهقها إلى الشمال باتجاه شرقي جبل مرة (شمالي دارفور). وقد أشرت إلى هذا الحادث في تقرير سابق مقدم إلى مجلس الأمن (S/2009/83). وفي وقت لاحق، وتحديدًا في ١١ شباط/فبراير، وردت تقارير تفيد حدوث اشتباكات على الأرض بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة في المنطقة الواقعة شمال قريتي الملام ودوبو (غرب شنقل طوباية، شمالي دارفور). وفي ٥ شباط/فبراير، عقد الممثل الخاص المشترك، رودولف أدادا، في إطار أنشطة المتابعة، اجتماعًا مع قيادة حركة العدل والمساواة في نجامينا من أجل إقامة قناة اتصال فعالة بين الحركة والعملية المختلطة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة، وتم الاتفاق مبدئيًا على إنشاء آلية للاتصال والتنسيق بهدف توفير الحماية والحركة الآمنة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

٩ - وتلقت العملية المختلطة تقارير عديدة تفيد وقوع قصف جوي، شمل هجمات ليلية، شنته قوات الحكومة على مواقع فعلية ومشتبه فيها للحركة خلال فترة الأسبوعين التي أعقبت انسحاب الحركة من مهاجرية، ومن تلك التقارير ما يفيد قصف دوبو مدرسة، وتارني، ودبنرية، ودوبو، وكتر، وفانقا سو، ودريبات، وخزان تنجور، وفلوجة (شمالي دارفور) في ٦ شباط/فبراير؛ والمنطقة المحيطة بجمال عفارة قرب قرية بيلي علي صريف (الواقعة على بعد ٢٠ كيلومترا غرب شنقل طوباية، شمال دارفور) في ٨ شباط/فبراير؛ والمنطقة المحيطة بقرية تارني (الواقعة على بعد ٦٠ كيلومترا جنوب - غرب الفاشر) في ٩ شباط/فبراير؛ ومناطق دوبو السوق، ومدرسة، ودبنرية، ودوبو جديد، وكتر دوبو، والعمدة، وفانقا في ١٠ شباط/فبراير؛ ودوبو مدرسة (شمالي دارفور) في ١٣ شباط/فبراير.

١٠ - وفي ٩ شباط/فبراير، تعرضت طائرة شحن من نوع هليكوبتر تابعة للعملية المختلطة إلى إطلاق نار أثناء تحليقها فوق قرية دبنرية في منطقة الملام في إطار بعثة إمداد من الفاشر إلى مقعر (شمالي دارفور). وقد نجا أفراد الطاقم الأربع من الإصابة بجروح. وبالرغم من إصابة الزجاج الأمامي للهليكوبتر برصاصة، تمكنت الطائرة من العودة بسلام إلى الفاشر.

١١ - وفي ١٧ شباط/فبراير، بدأت قوات الحركة في التزوح إلى الشمال في ضواحي كفود (شمالي دارفور) ودخلت في اشتباكات مع حكومة السودان وقوات جيش تحرير

السودان/فصيل ميني ميناوي في آن واحد. واشتبكت قوات الحركة أيضا مع قوات الحكومة في طور، ودبه توغا، ودونكي شطه، ومع جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في مناطق وانا ودبه توغا وثابت ووادي مورا (شمالي دارفور)، ودخلت في اشتباكات عسكرية مع حركات أخرى. وقد سبق جميع الاشتباكات تقريبا قصف جوي شنته طائرات تابعة الحكومة. وتواصل القتال إلى أن تراجعت الحركة باتجاه الغرب عبر الحدود إلى تشاد في حوالي ٢٥ شباط/فبراير.

١٢ - ومنذ بداية شهر آذار/مارس، تقوم قوات الحكومة بتعزيز عسكري واسع النطاق في منطقة الملام شرق جبل مرة، التي تخضع حاليا لسيطرة الحكومة بعد أن كانت المعقل التقليدي لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وتفيد التقارير أن الحكومة قد حشدت قواتها حول منطقة دوبو العمدة ودوبو مدرسة وسدت بذلك جميع المنافذ إلى جبل مرة (شمالي دارفور).

١٣ - وبالإضافة إلى العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الحكومية وقوات الحركات، ظلت المواجهات المتصلة بالانتماءات القبلية تحدث خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي ٨ شباط/فبراير، شنت ميليشيات مسلحة من قبيلة ميمة هجوما على أفراد قوات جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي في بلدة الودعة (٩٥ كيلومترا جنوب شرق الفاشر، شمالي دارفور)، بدعوى الاحتجاج على محاولات قامت بها قوات جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي، التي تقيمن عليها قبيلة الزغاوة، للتجنيد قسرا من بين السكان المحليين ولجباية ضرائب باهظة. وفي ١٠ شباط/فبراير، شن حوالي ٥٠٠ جندي، قيل إنهم من قوات جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي، هجوما مضادا في الودعة، فدمروا المتاجر والمنازل قبل أن يتم طردهم. وأفيد بأن ما لا يقل عن ٤٥ شخصا قُتلوا خلال المصادمات. وفي اليوم التالي، وهو ١١ شباط/فبراير، دخلت القوات الحكومية البلدة، التي كانت فيما سبق تحت سيطرة قوات جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي، وفرضت سيطرتها على المنطقة. وقد زار الودعة في ١٣ شباط/فبراير وفد من العملية المختلطة برئاسة قائد القوة، ولاحظ أن النيران قد التهمت نصف البلدة تقريبا، بما في ذلك السوق ومحطة توليد الكهرباء. وفي تلك المناسبة، أجلت البعثة جريحا مدنيا إلى الفاشر.

١٤ - وفي جنوبي دارفور، اندلع القتال مرة أخرى، في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، بين قبيلتي الفلاتة والهبابية في نواحي منطقة التومات (٤٠ كيلومترا جنوب برام)، رغم الجهود التي بذلتها السلطات المحلية في الفترة من ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لتحقيق المصالحة بتيسير من جانب البعثة. وتشير التقارير الأولية إلى مصرع

نحو ٢٨ شخصا وإصابة ستة بجراح. وقد فشلت جهود المصالحة لأن قبيلة الفلاتة لم تقبل ترسيم الحدود المقترحة بين القبيلتين. واستمرت مصادمات متقطعة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما اتصلت البعثة بممثلي الجماعتين لتيسير تسوية النزاع.

١٥ - وفي حادث مروع آخر، وقعت أربع مواجهات كبرى يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس بين قبيلتي الهبانية والفلاتة وبين قبيلتي الهبانية والرزيقات في جنوبي دارفور. وفي ٢٩ آذار/مارس، نشب، على ما يقال، قتال بين قبيلتي الهبانية والرزيقات في قرية الكوكة قُتل خلاله ١٦١ شخصا. وفي اليوم نفسه، واجهت قوات الفلاتة قوات الهبانية في منطقة صارقيلة. وفي ٣٠ آذار/مارس، دخلت قبيلتا الفلاتة والهبانية في مواجهات في منطقة سايعون قرب الرجاج، قيل إن ٥٠ شخصا لاقوا مصرعهم خلالها. كما حدثت مصادمة أخرى بين قبيلتين في مودة قيل إنها أسفرت عن تسعة قتلى.

١٦ - وفي غضون ذلك، بقيت الحالة الأمنية على طول الحدود السودانية - التشادية متوترة وغير قابلة للتنبؤ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولوحظ تعزيز لجماعات المعارضة التشادية المسلحة في الجنيينة وفي جوارها (غربي دارفور). وأُبلغ عن أنشطة لهذه الجماعات بقرية صواني في القطاع الغربي مع قوة يقدر أنها بحجم كتيبة. ويُقال إن جماعات المعارضة التشادية المسلحة جندت عناصر من بين المشردين داخليا والسكان المحليين في أم شلاية، ولوحظ تركيز ملموس للمركبات والقوات في عدة مواقع في غربي دارفور، بما في ذلك صرفايا، حيث يدعى بأن الجماعات أنشأت معسكرا جديدا. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظت قوافل عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة السودانية والجماعات وهي تقوم بدوريات على الحدود في منطقة كلبص (غربي دارفور).

١٧ - وبالنسبة للأمم المتحدة، ما زال مستوى الأمن في دارفور في المرحلة الرابعة. وعلى الرغم من النزاعات العسكرية الخطيرة والمستمرة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال أعمال اختطاف السيارات واللصوصية التي تتم عشوائيا تشكل أكبر خطر عام بالنسبة لأفراد الأمم المتحدة.

١٨ - وفي هذا السياق، ووفقا للقرارات المتخذة خلال اجتماع اللجنة الثلاثية المعقود في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في أديس أبابا، قامت حكومة السودان في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بنشر ١٨٣ ضابط شرطة في الفاشر لتعزيز قدرات الشرطة المحلية، ومكافحة الجريمة، لا سيما اختطاف السيارات، ولتوفير الحماية في المحيط الخارجي لمرافق البعثة ومنشآتها. وهناك خطط لتوسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل نيالا والجنيينة.

١٩ - ومع ذلك، فقد كانت الأمم المتحدة ضحية لـ ٦٢ حادثاً أمنياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها ٩ حوادث اختطاف سيارات، بينما أُبلغ عن ٥٤ حادثاً ضد المنظمات غير الحكومية الدولية، بما في ذلك ١٥ حادث اختطاف سيارات. وفي تطور إيجابي، ساهمت عمليات اعتقال نفذتها شرطة حكومة السودان في الجنيّة والفاشر في استرجاع الممتلكات المسروقة.

٢٠ - وبالإضافة إلى كون البعثة هدفاً للصّوص سرقة السيارات، فإنها تعرضت أيضاً لهجمات متعمدة في ثلاث مناسبات مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الجنيّة، أُطلق لصّوص مجهولون النار على دورية عسكرية للبعثة في ٩ آذار/مارس، مما أدى إلى إصابة أربعة جنود واستلزم إجلاءهم طبيًا إلى مستشفى من المستوى الثاني في الفاشر. وتم بعد ذلك إجلاء اثنين من الجنود المصابين إلى مستشفى في الخرطوم. وفي حادث منفصل، وقع في ١٠ آذار/مارس، نجح مراقب عسكري في البعثة دون إصابة بعد إطلاق النار على مركبته في مدينة الضعين (جنوبي دارفور).

٢١ - وفي حادث خطير للغاية وقع في ١٧ آذار/مارس، أُطلق ثمانية رجال مسلحين مجهولوا الهوية النار على مجموعة مؤلفة من ستة من جنود البعثة كانوا عائدين من دورية روتينية بين قاعدة أمامية لعمليات البعثة والمعسكر الكبير في نيالا، فأصيب أحد الجنود بجراح خلال تبادل إطلاق النار، ثم مات متأثراً بجروحه خلال إجلاء طبي إلى مستشفى البعثة من المستوى الثاني في الفاشر.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت جهود المساعدة الإنسانية في دارفور عدداً من التحديات الخطيرة نتيجة لتفاقم انعدام الأمن. بمنطقتي المهاجرية وقرية جنوبي دارفور في أوائل شباط/فبراير وطررد ١٣ منظمة غير حكومية دولية وتعليق نشاط ثلاث منظمات غير حكومية وطنية في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢٣ - ومنذ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، نزح عدد كبير من الأشخاص من منطقة المهاجرية والقرى المحيطة بها، وكذا من المناطق الريفية الواقعة بين المهاجرية وشعيرية. والغالبية العظمى من السكان النازحين أفراد من قبيلة الزغاوة، وذكر بعضهم أنهم لم يعودوا يشعرون بالأمان منذ بدأ في العودة أفراد قبيلة البرقد، الذين كانوا قد فروا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ من الأراضي التي يمتلكونها تقليدياً. ورافق هذه التحركات ما تردد عن حرق بعض المنازل والأحياء والقرى. وعلاوة على ذلك، لاحظت البعثة أن جميع الزغاوة النازحين تقريباً

يتوجهون مباشرة إلى مخيم زمزم للمشردين داخليا (١٧ كيلومترا جنوب الفاشر، شمالي دارفور).

٢٤ - وأسفر ذلك عن نزوح زهاء ٣٦ ٠٠٠ مشرد داخلي من جنوبي دارفور إلى منطقة الفاشر الكبرى، ولا سيما إلى مخيم زمزم للمشردين داخليا، مما أهلك بشدة البيئة المحيطة. ولا تكفي موارد المخيم من المياه بوجه خاص لتزويد جميع القادمين الجدد بالمستوى الأدنى من احتياجات كل شخص من المياه في اليوم. ولم تخصص السلطات الحكومية بعد ما يكفي من الأماكن لإيواء المشردين داخليا القادمين حديثا، رغم طلبات الأمم المتحدة المتكررة. وتظل الحالة مزرية، إذ إن الآلاف من القادمين الجدد يقيمون في المخيم دون مأوى مناسب. وتتولى العملية المختلطة تسيير دوريات للحماية في زمزم، إضافة إلى تزويد المخيم بإمدادات المياه بشكل يومي تقريبا، وتكمل كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ما تبذله الحكومة من جهود لاستضافة المشردين عن طريق توفير الغذاء، والدواء، والخيام.

٢٥ - وفُرضت القيود في بعض الحالات على وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق في دارفور المتضررة من القتال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٧ و ١٠ و ١١ و ١٢ شباط/فبراير، لم تصدر السلطات الحكومية التصريح بالطيران لعدد من بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات في جنوبي دارفور. وقد فُرضت هذه القيود عقب ورود تقارير تفيد بتعرض المنطقة لقصف جوي، وفي الوقت الذي كان يتحرك فيه عشرات آلاف الأشخاص في بلدة شعيرية. وظل أيضا الوصول إلى مناطق في شرقي جبل مرة غير مسموح به باستمرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذريعة انعدام الأمن.

٢٦ - وفي تطور خطير وسلي، أقدمت مفوضية العون الإنساني للسودان، في ٤ آذار/مارس، على إلغاء وثائق تسجيل ١٣ منظمة دولية غير حكومية وطردها، كما قامت بحل ٣ منظمات وطنية غير حكومية تعمل في شمال السودان، بأثر فوري، بذريعة تعاونها مع تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية. وفي إطار هذه العملية، طلب المسؤولون الحكوميون أيضا إلى المنظمات المعنية أن تسلم جردا بالأصول، وجمعت تفاصيل معلوماتها المصرفية، وصادرت معدات المكاتب، من قبيل الحواسيب المحمولة، واحتجزت مواد متعلقة بالمشاريع في الخرطوم، والفاشر، وزالنجي، وقارسيلا، ومقجر (شمالي دارفور). وفي ٥ آذار/مارس، ألقى مسؤولون رفيعو المستوى، بمن فيهم الرئيس البشير ومفوض العون الإنساني، كلمات أمام مجلس الوزراء وجمع ضم بضعة آلاف من الناس في الخرطوم، أكدوا فيها طرد المنظمات غير الحكومية بسبب قيامها بأعمال تخرج عن نطاق ولايتها.

٢٧ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، عكفت أفرقة التقييم المشتركة بين حكومة السودان والأمم المتحدة في كل ولاية من ولايات دارفور الثلاث على تقييم الثغرات الناجمة عن طرد المنظمات غير الحكومية أو حلّها، وتحديد ما يلزم من القدرات للتصدي للاحتياجات الماسة في قطاعات الغذاء والصحة والتغذية، والمأوى والمواد غير الغذائية، والمياه والصرف الصحي. ونوقشت الاستنتاجات التي خلصت إليها الأفرقة مع كبار المسؤولين في الحكومة والأمم المتحدة، في الخرطوم، في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس. ولوحظ في التقييم أن الجهود الجارية كحل مؤقت تشمل توزيع حصص إعاشة تكفي لمدة شهرين، لمرة واحدة، على ١,١ مليون شخص، وتوفير مياه الشرب لزهاء ٨٥٠.٠٠٠ شخص، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة لغاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩. بيد أنه ما زالت ثمة ثغرات خطيرة في أفق موسم الأمطار، قد تزيد من تفشي الأمراض. وأخيراً، لن يحصل ٦٩٢ ٤٠٠ شخص على المواد الضرورية لإيجاد المأوى.

٢٨ - ولدى تحديد هذه الثغرات، تفشى وباء التهاب السحايا في طور (على مقربة من نيرتي) وفي مخيم كالملة للمشردين داخليا. ولئن كان تفشي الوباء يكتسي طابعا موسميا، فقد تفاقم من جراء طرد المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الصحي. وبغية سد الثغرات بطريقة أكثر استدامة، يجب على شتى أصحاب المصلحة أن يكفلوا توافر التمويل، والقدرة على إدارة الشؤون التقنية وتنسيقها، إضافة إلى الترتيبات الإدارية.

٢٩ - وفي العديد من المناسبات، وفرت العملية المختلطة الحماية، بناء على طلب منسق الشؤون الإنسانية، لأصول المنظمات الدولية غير الحكومية المطرودة. وزادت البعثة أيضا من تسيير دورياتها في المناطق الرئيسية بغية تعزيز حماية المدنيين.

٣٠ - وعلاوة على طرد المنظمات غير الحكومية الذي يثير عميق الأسف، تواصلت معاناة مجتمع المعونة الإنسانية من العنف طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تعرضت مباني الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية لما عدده ٢٢ حادثا، بما في ذلك ١٠ حوادث في الجنية وحدها خلال أسبوع، مما يفوق بكثير الأرقام المسجلة في عام ٢٠٠٨. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أسفر هجوم شنته جماعة من قطاع الطرق المسلحين على مركبة تجارية في طريق نيالا - خور أبشي في جنوبي دارفور، عن مصرع موظفين وطنيين تابعين لمنظمة دولية غير حكومية. وفي ١٤ آذار/مارس، اقتحم لصوص مسلحون مبنى لجنة الصليب الأحمر الدولية في زالنجي، وسرقوا خمس مركبات.

٣١ - وفي أول حادث معروف من نوعه في دارفور، اختطف ثلاثة موظفين دوليين وموظفان وطنيان يعملون في منظمة أطباء بلا حدود الدولية غير الحكومية/بلجيكا، وذلك

في سرف عمرة شمالي دارفور، يوم ١١ آذار/مارس، على يد جماعة من المسلحين. وأطلق سراح موظف وطني في اليوم نفسه، بينما أطلق سراح الموظفين المتبقين في ١٤ آذار/مارس.

٣٢ - وفي تطور إيجابي، أجرت وزارة الزراعة في السودان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي دراسة بشأن أسباب المعيشة أبانت أن الأمن الغذائي شهد تحسناً كبيراً في دارفور، وأن ٥٥ في المائة من السكان يتمتعون بالأمن الغذائي، مقارنة بنسبة ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكانت محاصيل موسم الحصاد أفضل بكثير مما كان عليه الحال في السنوات السابقة، وساعدت زيادة أعمال البناء في البلدات والمدن على إيجاد فرص العمل. واستنتجت الدراسة أن المشردين داخلياً القاطنين في المخيمات يظلون الأشد ضعفاً فيما يتعلق بالأمن الغذائي، مقارنة بمن يعيشون في المستوطنات أو بين ظهري المجتمعات المحلية.

خامساً - العمليات التي تضطلع بها البعثة

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت القوات العسكرية للبعثة ٧٥٠ دورية لبناء الثقة، و ١٠٥٣ دورية في القرى، و ١٠٨ دوريات ليلية، و ٣٤٩ دورية مرافقة، و ١١ دورية للتحقيق، و ١٩٧ دورية لحراسة القوافل. وأجرت شرطة العملية المختلطة ٣٨٧٦ دورية داخل مخيمات المشردين داخلياً و ١١٤٧ دورية خارج المخيمات.

٣٤ - بيد أن البعثة ظلت تواجه قيوداً تعيق حرية تنقلها. وكانت قوات حكومة السودان أساساً هي التي تفرض هذه القيود قبل الاشتباكات العسكرية مع شتى الحركات وبعدها، بدوافع أمنية حسب التقرير المقدم إلى العملية المختلطة.

٣٥ - وهكذا، منعت قافلة تابعة للعملية قدمت من زانجي من الدخول إلى مقجر (غربي دارفور) في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بينما منعت من الدخول، في ١٩ شباط/فبراير، دورية قادمة من خور أبشي ومتجهة نحو الملام (٥٠ كلمترا جنوب - غرب شنقل طوباوية، شمالي دارفور)، عقب مصادمات بين قوات الحكومة وحركة العدل والمساواة شرقي جبل مرة. وفي إحدى الحالات، منعت دورية ليلية تابعة للعملية، في ٨ آذار/مارس، من الدخول إلى مخيم الرياض للمشردين داخلياً في الجنيينة (غربي دارفور). وقد سوي هذا الأمر لاحقاً على الصعيد المحلي.

٣٦ - وواصلت شرطة العملية توسيع نطاق مبادراتها المتعلقة بخفارة المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال بناء أو تحسين مركزين مؤقتين لهذا الغرض في مخيم كاملة للمشردين داخلياً (جنوبي دارفور) وبين مخيمي أبو شوك والسلام (شمالي دارفور). وإثر

التدفق الجماعي للمشردين داخليا إلى مخيم زمزم في الفاشر، شرعت العملية في بناء مركز لخفارة المجتمعات المحلية في المخيم في ٢٦ شباط/فبراير. وتشغل العملية حاليا ما مجموعه ٥٨ مركزا من هذا القبيل في مخيمات المشردين داخليا أو المناطق المحاذية لها وتعمل على تحسين ١٧ مركزا آلت إليها من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتستجيب لمعايير الأمم المتحدة.

٣٧ - ونظمت العملية أيضا ١٦ دورة تدريبية لشرطة حكومة السودان، ودورتين تدريبيتين لشرطة الحركات ودورتين للمتطوعين لخفارة المجتمعات المحلية في مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء دارفور. وفيما يتعلق بتدريب كيانات إنفاذ القانون على الصعيد المحلي، قام عنصر العملية المعني بسيادة القانون والشرطة بتيسير تنظيم دورتين من ٥ أيام في الفاشر ونيالا لصالح ٥٠ من أفراد شرطة حكومة السودان العاملين في السجون بشأن معاملة المحتجزين.

٣٨ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٣ آذار/مارس، نظمت البعثة دورة بشأن حقوق الإنسان، والعنف الجنساني، وحماية الطفل، لصالح ٢٥ من ضباط شرطة الحكومة من شتى الرتب في مقر شرطة الحكومة بنيالا. وافتتح الدورة رسميا ضابط الاتصال بشرطة الحكومة في القطاع الجنوبي. واختير المشاركون في الدورة من وحدات شرطة متعددة في أنحاء نيالا وضموا ١٣ مشاركة، وهي أعلى نسبة تمثيل حتى الآن بالمقارنة مع دورات سابقة من هذا القبيل.

٣٩ - وبالإضافة إلى تدريب الشرطة، واصلت العملية مساعدة المشردين داخليا في تحديد سبل ووسائل تحسين حياة النساء والأطفال. وفي هذا السياق، لا يزال تحقيق المشاركة المتساوية للنساء في جميع نواحي الحياة العامة تطرح مشكلة كبرى. وقد دأبت العملية على تشجيع المشرديات داخليا على أن يصبحن متطوعات في خفارة المجتمعات المحلية ولجان الأمن المشتركة في مخيمات المشردين داخليا. كما تشجع النساء على البدء في القيام بأنشطة مدرة للدخل.

٤٠ - وهذا يكتسي أهمية خاصة لأن ضعف النساء في مخيمات المشردين داخليا ما برح يتعاظم جراء حوادث العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف العائلي. وتعمل العملية مع النساء لتشجيعهن على الإبلاغ عن هذه الحوادث. وما زال هناك نقص في الإبلاغ عن حوادث الاغتصاب نظرا للوصم الاجتماعي المرتبط بهذه المسألة وانعدام الثقة في شرطة الحكومة، بما في ذلك الخوف من الخضوع للمحاكمة الجنائية في حال عدم قدرة الضحية على الوفاء بالحد الأدنى لإثبات جريمة الاغتصاب على النحو المنصوص عليه في قانون الإثبات لعام ١٩٩٣. وواصلت العملية، بصفتها الخاصة ووفقا لولايتها، توثيق حوادث

العنف الجنسي والجنساني، بما فيها حوادث الاغتصاب، ومحاولة الاغتصاب، والاعتداء الجسدي، والمضايقة.

٤١ - وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اجتمع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف الجنسي لاستعراض التقدم المحرز في عام ٢٠٠٨ وتحديد الأولويات بالنسبة لعام ٢٠٠٩. ولوحظ أن: (أ) عدد حالات العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها تزايد؛ و (ب) أن المزيد من الناس يسعون الآن إلى الحصول على الخدمات وتلقي المساعدة؛ و (ج) أن العنف العائلي أصبح أكثر انتشارا لكن الإبلاغ عنه زاد أيضا في عام ٢٠٠٨. وكان لوجود عدد من الحالات التي قدم فيها الجناة إلى العدالة أثر إيجابي على المجتمع المحلي.

٤٢ - وبالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية في شمالي دارفور، تفاوضت العملية للحصول على إذن من مفوضية العون الإنساني لقيام الدوائر الإنسانية بإحياء مراكز النساء في مخيمات أبو شوك، والطويلة، والسلام، وكتم؛ وقد أغلقت مراكز النساء منذ خريف عام ٢٠٠٨.

٤٣ - وبصدد المشاريع السريعة الأثر، أوجدت العملية ٢٤ مشروعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبهذا يصل مجموع المشاريع السريعة الأثر المعتمدة والتي هي في مراحل مختلفة من عملية التنفيذ إلى ١٤٢ مشروعا. ولمعالجة التحديات المتبقية، وضعت العملية إجراءات عمل موحدة للعنصر العسكري وعنصر الشرطة لرصد تنفيذ هذه المشاريع. وعلاوة على ذلك، نفذت العملية ٣٠ مهمة ميدانية لتحديد ورصد تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، ومعالجة قضايا التراع والمصالحة؛ وكذا الاحتياجات في مجال بناء القدرات.

٤٤ - وفي مسعى لزيادة الوعي بالألغام، قامت العملية بتثقيف ٦ ٤٤٦ شخصا فيما يتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات/مخاطر الألغام، ودمرت ١١٥ قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات، وأجرت تقييمات في ٥٠ قرية، وأجرت مسحاً شملت أكثر من ٢٠٠ كيلومتر من الطرق خلال الفترة قيد الاستعراض.

٤٥ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أبلغ مدير جهاز الأمن القومي والاستخبارات لجنوبي دارفور مكتب مكافحة الألغام بأنه ليست لديه ولاية للعمل في جنوبي دارفور، وطلب أن تناقش هذه المسائل مع حكومة السودان في الخرطوم. ولضمان الاتساق، علقت ابتداء من ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ جميع أنشطة مكافحة الألغام في جميع أنحاء دارفور إلى أن تصدر تعليمات أخرى عن وزارة الشؤون الإنسانية.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعذر على العملية دخول مرافق الاحتجاز التي تديرها دوائر الأمن القومي والاستخبارات وكان وصولها إلى السجون محدودا في كثير من الأحيان نظرا للتأخر في الحصول على الترخيص من وزارة الداخلية.

سادسا - نشر العملية

٤٧ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، بلغ المجموع الكلي لقوام الأفراد العسكريين في العملية ١٣ ١٣٤ فرداً من أصل القوام الكلي المأذون به البالغ ١٩ ٥٥٥ فرداً، بمن فيهم ١٢ ٤٩٤ جندياً، و ٣٧٥ ضابط أركان، و ١٨٨ مراقبا عسكريا، و ٧٧ ضابط اتصال. ويمثل هذا الرقم نسبة ٦٧ في المائة من مجموع القوام المأذون به من الأفراد العسكريين للعملية.

٤٨ - وتُعزى الزيادة الرئيسية في القوة العسكرية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إلى وصول أفراد سنغاليين إضافيين إذ بلغ قوام الكتيبة بوصولهم ٨٠٠ فرد وهو كامل القوام الذي أذنت به الأمم المتحدة. وتم إرسال هؤلاء الوافدين الجدد إلى الجنيّة (غربي دارفور)، مما أتاح للسرية النيجيرية المراقبة هناك الانتقال مؤقتاً إلى كتيبتها الأم في القطاع الجنوبي.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، استُكمِلت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عمليات تناوب ما تبقى من عناصر الكتيبة السنغالية، وكذلك الشرطة العسكرية الكينية، إضافة إلى سرية حماية القوة الغامبية، وسرية الإشارة المصرية في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٩، كما استُكمِلت عمليات تناوب من تبقى من العاملين في المستشفى النيجيري من المستوى الثاني في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٩. ووصل إلى دارفور يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس مائتان من الأفراد العسكريين من العنصر المتقدم التابع للكتيبة المصرية الثانية، بما في ذلك عنصر خفيف من المهندسين.

٥٠ - ووصل معظم المعدات المملوكة للوحدات الموجودة حالياً في مسرح العمليات إلى وجهته النهائية. ومن المتوقع أن يصل ما تبقى من المعدات المملوكة للوحدات التابعة للسرية الهندسية الباكستانية مع نهاية آذار/مارس.

٥١ - وسيؤدي وصول معدات رواندية وسنغالية جديدة إلى تحسين القدرة العملياتية للبعثة. وفيما توجد خطط تتعلق ببرامج تدريب محلية للقوات في دارفور عند استلام هذه المعدات الجديدة، يتعين على البلدان المساهمة بقوات أن تواصل عمليات التدريب والإعداد الكافية للقوات قبل عمليات التناوب، وأن تكفل تزويدها بالقدرة والنظم والمواد اللازمة لصيانة المعدات المملوكة للوحدات، المستجدة منها والموجود أصلاً في دارفور. وتُعد صيانة ناقلات الجند المدرعة المملوكة للوحدات، وكفالة صلاحيتها للخدمة، من الشواغل المستمرة في ضوء ما تقتضيه الحالة الأمنية غير المستقرة في دارفور من توافر ناقلات جند مدرعة ومن حماية القوات أثناء تنقلها في جميع الأوقات.

٥٢ - وعلى الرغم من وصول قوات ووحدات إضافية، لا يزال الأثر الفعلي لعمليات البعثة محدوداً بسبب استمرار غياب عوامل التمكين الرئيسية مثل وحدات النقل المتوسطة، ووحدة الاستطلاع الجوي، ومستشفى من المستوى الثاني (سيتم أخذ موضعه في الاعتبار)، و ١٨ طائرة عمودية تعبوية للأغراض العامة. وتجري الأعمال التحضيرية لوصول خمس طائرات عمودية تعبوية من إثيوبيا.

٥٣ - وفي ٣١ آذار/مارس، بلغ قوام أفراد الشرطة في العملية المختلطة ٤٧٨ ٢ فرداً (١ ٧٧٩ مستشار شرطة و ٥ وحدات شرطة مشكلة بما مجموعه ٦٩٩ فرداً) من أصل القوام الكلي المأذون به، البالغ ٤٣٢ ٦ فرداً. ونظراً للبيئة الأمنية السائدة في إطار المرحلة الأمنية الرابعة، قررت العملية المختلطة أنها في وضع لا يسمح لها سوى بتقديم ضمانات أمنية لعدد من ضباط الشرطة غير المسلّحين يبلغ أقصاه ٨٠٠ ١ فرد. وهذا الحد الأقصى قيد الاستعراض المستمر، ويتوقع أن تزيد العملية المختلطة هذا الحد الأقصى، بما يسمح بزيادة في معدل انتشار فرادى ضباط الشرطة.

٥٤ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ثبت عدد الموظفين المدنيين عند ٣ ٣٨٨ موظفاً أي ما نسبته ٦١ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٥ ٥٥٧ فرداً. ويشمل الموظفون المدنيون الذين تمّ نشرهم ٩٤٢ موظفاً دولياً، و ٢ ١٤٢ موظفاً وطنياً، و ٢٩٩ من متطوعي الأمم المتحدة. ولا تزال العملية المختلطة تواجه تحديات خطيرة في مجال توظيف واستبقاء الموظفين الدوليين بسبب المخاطر الأمنية والصحية والتهديدات المتصلة بدارفور، فضلاً عن الظروف المعيشية القاسية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ترك العملية المختلطة ١٠ موظفين دوليين بسبب الاستقالات أو حالات إعادة الانتداب أو إنهاء مدة التعيينات. ومنذ بداية البعثة، ترك العملية ما مجموعه ٩٨ موظفاً دولياً، ورفض ١٣٤ من المرشحين الدوليين الذين تمّ اختيارهم عروض تعيين، مما يمثل نسبة ٢٤,٥ في المائة من الموظفين الدوليين المعيّنين حالياً. كما رفض العديد غيرهم من المرشحين الدوليين إجراء مقابلات للعمل لدى العملية المختلطة.

اللجنة الثلاثية المعنية بنشر العملية المختلطة

٥٥ - عقدت اللجنة الثلاثية المعنية بالعملية المختلطة، التي تضم ممثلين عن حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مشاورتيها الدوريّتين الرابعة والخامسة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في ١٨ شباط/فبراير في الخرطوم وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ في الفاشر. وقد عززت هذه الآلية التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن جميع المسائل التي تؤثر على انتشار البعثة وعملياتها، وثبتت أنها أداة فعالة لحل أي صعوبات قد تنشأ على أرض الواقع.

٥٦ - وفي أحدث اجتماعاتها، المعقود في ٣١ آذار/مارس في الفاشر، قدمت العملية المختلطة إحاطة عن حالة الانتشار من أجل موافاة وفود حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بمعلومات مستكملة عن الانتشار الحالي مع إبراز المعالم الرئيسية للمطلوب تحقيقه خلال الربع التالي من العام وقرابة نهاية العام. وركزت الوفود الثلاثة على المعالم الرئيسية للانتشار لعام ٢٠٠٩، وبخاصة منها نشر طائرات عمودية تعبوية خفيفة تعهدت إثيوبيا بتقديمها.

٥٧ - وفيما يتعلق بأصول المنظمات غير الحكومية الدولية التي تم إلغاء تراخيصها، وافقت الحكومة على أن تحفظ العملية المختلطة هذه المعدات والمواد لحين التوصل إلى حل، وفقاً للاتفاق الموقع بين حكومة السودان والمنظمات غير الحكومية الدولية. وأشاد المشاركون بالتنفيذ الناجح لقرارات اللجنة الثلاثية واتفقوا على الاجتماع مرة أخرى في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في دارفور.

سابعاً - الملاحظات

٥٨ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، طغى على الحالة السائدة القرار الصادر في ٤ آذار/مارس عن الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة لتوقيف عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، بتهمة تورطه في جرمي حرب وخمس جرائم ضد الإنسانية. وإني أعترف بسلطة المحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة، وأنا واثق بأن حكومة السودان سوف تعالج قضايا السلام والعدالة بما يتسق وقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وعلى الرغم من هذا التطور، فقد كررت التأكيد على تصميم الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بأنشطتها وعملياتها الحيوية في مجالات الوساطة وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية في السودان، وأدعو حكومة السودان إلى أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة وشركائها في التنفيذ، مع الوفاء في الوقت نفسه بالتزامها بضمان سلامة وأمن السكان المدنيين، وموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، وموظفي وممتلكات شركائها في التنفيذ.

٥٩ - وفي هذا الصدد، كان قرار الحكومة طرد أو حل ما مجموعه ١٦ منظمة من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالي المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان تطوراً سلبياً للغاية. ومع أن الجهود المشتركة للأمم المتحدة وحكومة السودان يمكن أن تسد بعض الثغرات الأكثر إلحاحاً في مجال إيصال المعونة في الأسابيع المقبلة، فإن الآثار المترتبة مع مرور الزمن عن تنحية هذا القدر الكبير من القدرات في مجال المساعدة الإنسانية تعرض للخطر حياة أكثر من مليون شخص. ويرجح أن يزيد موسم الأمطار الذي يبدأ في أيار/مايو من سوء الحالة بشكل كبير.

٦٠ - وأدعو الحكومة إلى التعجيل بإعادة إيجاد مناخ الثقة والاطمئنان المتبادل مع مجتمع المساعدة الإنسانية. ويجب علينا أن نواصل العمل سوية من أجل تحديد الثغرات التي تهدد الحياة بشكل مباشر وترتيبها حسب الأولوية وسدها. وينبغي للحكومة السودان أن تيسر حقاً أعمال الوكالات والمنظمات غير الحكومية المتبقية، ولا سيما بتوقيع اتفاقات تقنية. وأحث حكومة السودان على إعادة النظر في قرارها، مع مراعاة مسؤوليتها عن رفاه وحماية مواطنيها، والعمل في نفس الوقت مع الأمم المتحدة وكافة الشركاء بنفس الروح.

٦١ - وإني أيضاً قلق شديد القلق إزاء أثر هذا الإجراء على أعمال العملية المختلطة. فحدث اختلال كبير في تقديم المساعدة الإنسانية سيؤدي بشكل يكاد يكون مؤكداً إلى تأجيج خطير للتوترات في أوساط المشردين داخلياً، ولا سيما في مخيمات المشردين الكبيرة. ويمكن أن تؤدي هذه التوترات الإضافية إلى زيادة خطر العنف في المخيمات والمناطق المحيطة بها، مما سيعوق قدرة العملية المختلطة على تنفيذ ولاية الحماية المنوطة بها. وقد أعربت البلدان المساهمة بقوات وشرطة في العملية المختلطة عن بالغ قلقها في هذا الصدد خلال اجتماع بشأن دارفور عقده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٥ آذار/مارس.

٦٢ - وفي نفس الوقت، ما زالت الحالة الأمنية العامة في دارفور شاغلاً أساسياً، وإني قلق بوجه خاص إزاء الأنباء التي تفيد باستمرار الاشتباكات المسلحة بين الحكومة والحركات، والاختلال القبلي المتكرر في جميع أرجاء دارفور، وحشد القوات على طول الحدود بين السودان وتشاد. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح أمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها مسألة حرجية. ويزيد الطابع المتعمد لعمليات اختطاف المركبات واقتحام المجمعات، ويبرزه اختطاف خمسة موظفين تابعين لمنظمة أطباء بلا حدود - بلجيكا في آذار/مارس. كما زادت الهجمات على أفراد العملية المختلطة، بما في ذلك قتل أحد حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرين خلال شهر آذار/مارس. ومنذ نقل السلطة، فقدت العملية المختلطة في المجموع ١٤ فرداً من حفظة السلام، وهذا يذكرنا بالخطر الكبير الذي ينجم عن نشر عملية لحفظ السلام في بيئة لا توجد بها مقومات سلام يحفظ.

٦٣ - ونتيجة لانعدام الأمن، لم تستطع العملية المختلطة زيارة المواقع لتقييم أثر عمليات القصف على السكان المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق بالخسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات والتشرد. ففي مهاجرة، استلزمت الاشتباكات وعمليات القصف الجوي المكثف التي وقعت في أوائل شباط/فبراير نقل جميع أفراد العملية المختلطة غير المسلحين إلى نيالا، بينما سعى أفراد العملية المختلطة العسكريون الذين بقوا في موقع الفريق إلى توفير الحماية للسكان المتضررين من النزاع. وفي وقت من الأوقات، تجمع حوالي ١٠ ٠٠٠ فرد حول محيط مخيم العملية المختلطة في مهاجرة، مما شكل ضغطاً كبيراً على قدرة العملية على توفير الحماية.

٦٤ - وتبرز أحدث التطورات الأمنية مرة أخرى التحديات الرئيسية التي ما زالت العملية المختلطة تواجهها في سياق عملها في بيئة لا تُبدي فيها الأطراف أي نية للتخلي عن استخدام القوة، وتؤكد كذلك الضرورة الملحة لإيجاد تسوية شاملة لأزمة دارفور.

٦٥ - ورغم هذه التحديات، تركز العملية المختلطة على كفاءة قدرتها على الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المتاحة وتنفيذ ولاية الحماية المنوطة بها. وسيكون من الشروط المهمة تعزيز قدرات القوات الموجودة حالياً في الميدان. إلا أن العملية المختلطة استطاعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن تحدث أثراً في الميدان رغم محدودية ما أُتيح لها من قدرة. وما زال توفير المعدات التي لم تُوفر بعد، ولا سيما طائرات الهليكوبتر العسكرية، أمراً حاسماً لزيادة القدرة على التحرك والأثر العملياتي للبعثة. وأكرر ندائي للدول الأعضاء القادرة على توفير هذه القدرات التي لا غنى للبعثة عنها أن تقوم بذلك دون مزيد من التأخير.

٦٦ - وسيكون أيضاً من المهم غاية الأهمية للبلدان المساهمة بقوات وبشرطة أن تعجل استعدادها وتأهبها للنشر، وذلك بدعم من البلدان المانحة في بعض الحالات. وإذا لم يتم ذلك، فلن نحقق أهدافنا من حيث النشر. ولشراكتنا مع الاتحاد الأفريقي دور حيوي فيما أحرز من تقدم حتى الآن وأود أن أؤكد من جديد التزامنا بمواصلة التعاون فيما يتعلق بدارفور.

٦٧ - وإننا نمر بلحظة حرجية فيما يتعلق بدارفور: إذ إن قرار طرد المنظمات غير الحكومية يعرض المدنيين الأبرياء للخطر ويزيد من احتمال عدم الاستقرار في المنطقة. وفي هذه الأجواء، من الملح غاية الإلحاح إيجاد حل عن طريق الحوار السياسي. وقد شكل اتفاق حسن النوايا وبناء الثقة لتسوية المشكلة في دارفور الذي وقعت عليه حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في الدوحة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أول خطوة نحو إجراء حوار شامل.

٦٨ - وما زال الطريق أمام العملية السياسية طويلاً ومحفوفاً بالمزالق. وحالياً، لم تسفر الإجراءات التي اتخذتها الأطراف الرئيسية مؤخراً لا عن الحد من التوترات ولا عن إظهار روح التراضي الضرورية لنجاح عملية السلام. وأكرر دعوتي كافة الأطراف إلى التعاون مع كبير الوسطاء المشترك بأسولي ومواصلة مشاركتها في العملية السياسية. فما زال الشرط الذي لا بد منه لوضع حد للمعاناة في دارفور هو إيجاد حل سياسي متفاوض عليه، بدعم قوي من مجتمع دولي متحد ومن مجلس الأمن.